الاستلزام الحواري في التّراث البلاغي العربي
"أسلوب الاستفهام عند السّكاكي أنموذجا

conversational implication in the Arabic Rhetorical heritage
"Interrogative style of Es'sekaki as a model"

د- زهور شتوح [1,*]، ط د- عز الدين عزيز [2]
[1] جامعة باتنة 1، (الجزائر)، zhour.chettouh@univ-batna.dz
[2] جامعة باتنة 1، (الجزائر)، azizazedine90@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/03/25 **تاريخ المراجعة**: 2021/03/28 **تاريخ النشر**: 2021/03/30

ملخص:

تسعى هذه الدّراسة وصف الاستلزام الحواري في التّراث البلاغي العربي، من خلال إسهامات السّكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" وتحديدا "أسلوب الاستفهام"، فكان الرّجل واعيا بشكل ضمني بهذه الظّاهرة وبكنه المفاهيم الأساسية الّتي تناولها بول غرايس ضمن نظريته في الاستلزام الحواري، فقد تحدّث السّكاكي عن الاستلزام الحواري، ولكن لا من حيث أنّه مفهوما، وإنّما باعتباره إشكالا دلاليا يظهر من حين إلى آخر أثناء الخطاب.

وتهدف الدّراسة كشف المعالم الرّئيسة لهذه الظّاهرة عند السّكاكي الذي يمتاز عن غيره في وصفها، والتّدقيق في مناقشة مسائلها من جهة، ووضعها ضمن وصف لغوي شامل من جهة أخرى؛ يهدف من خلاله إلى ضبط العلاقة بين المعنى الصّريح والمعنى المستلزم حواريا، ويقف البحث عند أسلوب الاستفهام كنموذج للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستلزام الحواري؛ الاستفهام؛ المعنى الصّريح؛ المعنى المستلزم.

Abstract:

This study aims to describe the conversational implication in the Arabic heritage through Es'sekaki contributims in his be work "Key of sciences" particularly, "Interrogative style". In fact, he was implicitly conscious about this phenomenon, and about the basic concepts studied by paut Grice in his theory "conversational implication". Es'sekaki has spoken dout it not as it is a concept but as a semantic problem that appears from time to time in the speech.

This study aims to discover the main aspects of this phenomenon for the Sekaki, who is different from others describing it, besides to discussing it issues in details, and putting it in a comprehensive linguistic description when he aims to determine the relation between the explicit meaning and the conversational implication meaning.

* المؤلف المراسل.

***Key words**: conversational implication; interrogation; explicit meaning; Implicative meaning.*

تقديم:

تعتبر البلاغة العربية من أهم العلوم التي وصلت درجة الاكتمال في الدّرس اللّغوي القديم، كونها تناولت كل ما يتعلّق باستعمال اللّغة وممارستها؛ حيث سعت إلى إبراز العلاقات التداولية في اللّغة، عن طريق اهتمامها بدراسة التّعبير في مختلف أنظمته اللّفظية والتّركيبية والعلاقات القائمة بينها. فنشأة البلاغة عند العرب "قد حظيت بظروف علمية خاصة لم تحظ بها البلاغة الإغريقية ولا البلاغة الغربية إلاّ منذ سنوات قليلة فيما يخصّ هذه وبعد تأسيس اللّسانيات العامة"[1].

ويميّز اللّغويون العرب بصفة عامّة والبلاغيون بصفة خاصّة، بين ما يسمّونه استعمال العبارات اللّغوية على وجه الحقيقة، والاستعمال على غير وجه الحقيقة[2]، وعليه فإنّ النّقطة الفارقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المستلزم حواريا تظهر في كون المعنى "الأوّل تدل عليه العبارة بلفظها، وأنّ الثّاني تدّل عليه العبارة باستعمالها في موقف تواصلي معيّن"[3]؛ فتصوّر البلاغيين القدامى للمعنى "يقوم على التّمييز بين صنفين من المعنى: المعنى الحقيقي والمعنى اللاّزم، أو ما يسمّونه بالمعنى ومعنى المعنى"[4].

يجمع جلّ الدّارسون المحدثون أنّ ما قدّمه العرب في باب (الخبر والإنشاء)، لا يختلف عمّا جاءت به نظريّة الأفعال الكلامية التي قدّمها أوستين(J. Austin) وطورها سيرل(J. Searle)[5] ووسّعها غرايس(P. Grice) ، وما يؤكد علاقة مفهومي الخبر والإنشاء بالتّداولية، ما أقرّه أحمد المتوكل في قوله: "من المعلوم أنّ الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمّن ثنائية (الخبر/الإنشاء) التي تشبه إلى حدّ بعيد الثّنائية الأوستينية (الوصف/الإنجاز)، كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[6]. لذا سنحاول في هذه الدّراسة وصف ظاهرة الاستلزام الحواري في التّراث البلاغي العربي انطلاقا من تبيان ما اقترحه السّكاكي (ت 626هـ) في كتابه "مفتاح العلوم" وتحديدا "أسلوب الاستفهام".

و يركّز الرّجل على دراسة العبارات اللّغوية ومناقشتها ضمن بنيتها المكوّنة لها، فيما ينصبّ بعضها الآخر على الأغراض الكلامية المترتبة عن النّطق بتلك العبارات، انطلاقا من كون الكلام إمّا أن يكون مفردا أو مركبا[7]، والمركب يفترض فيه أن يكون مطابقا لمقتضى الحال، أي لما يجب أن يتكلّم به[8]، وهذا ما أكّده السّكاكي (ت 626هـ) في قوله: "إنّ التّعرض لخواص تركيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثمّ حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق"[9]، فالسّكاكي (ت 626هـ) على دراية بأنّ دلالة خواص الكلام تختلف عن دلالة تراكيبه ضرورة، وذلك بحكم خصّيصة التركيب من جهة، وبحكم السّياق الذي قيلت فيه من جهة ثانية، وهذا ما جعله يولي اهتماما كبيرا لقضية "مطابقة الكلام لتمام المراد منه"، باعتبار أنّ جلّ العبارات اللّغوية يتغيّر معناها حسب السّياق الذي قيلت فيه، وهذا ما يجعلها تكتسب معنى فرعيا جديدا يضاف إلى المعنى الأصلي[10]؛ فالعلاقة بين المعنى الأصلي والفرعي، هي علاقة "قائمة في الأساس على تفرّع المعنى الثّاني عن المعنى الأوّل، وهذا يعني أنّ الفرع لا يفهم إلاّ من خلال الأصل، فلا يمكنه أن يستقل بنفسه، إذ لا يمكن تصوّر معنى سياقي ما إلاّ باستحضار المعنى الأصلي الذي

خرج منه، ثمّ خرج عنه، وهذا ما سيجعل المعنيين متّصلين أحدهما بالآخر، ويجعل الفرع في إثر الأصل"[11].وتجدر الإشارة إلى أنّ عبارة "تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"، توحي لنا أنّ السّكاكي (ت 626ه) يجمع بين النّظام الدّلالي والتّداولي في علم المعاني، وهذا ما نجده في الدّراسات اللّسانية الغربية المعاصرة حيث تُقسّم دراسة القول إلى أنظمة ثلاثة، وهيّ[12]:

النّظام التّركيبي: ويُعنى بتحديد قواعد التّأليف التي تنشئ، أو لا تنشئ سلاسل تامّة التّشكّل؛ أي جملا لغوية؛ أي التّركيب.

النّظام الدّلالي: ويهتم بعلاقة العلامات بمراجعها أو مدلولاتها، ومدلول جملة ما، أو ما تُحيل عليه، وهذا ما يتطلّب وسائل شديدة الدّقة لتحديد مدى استفاء كل جملة لشروط الصّدق والمفاهيم الأساسيّة في هذا الطّور مبنية على ثنائية (الصّدق والكذب).

النّظام التّداولي: وتُدرس فيه علاقات الرّموز بالمؤولين لها، ويبحث فيه عن مدى استفاء القول لشروط المقام، وقدرته التّأثيرية.

وإذا كانت دراسة الاستلزام الحواري عند السّكاكي (ت 626ه) تحتّم الاهتمام بهذا الأخير –النّظام التّداولي-كونه يُسعفنا في الكشف عن الإمكانات المختلفة لاستعمال اللّغة، والطّريقة التي تتمّ بها، انطلاقا من كون هذا النّظام يتشكّل من علمي المعاني والبيان؛ ذلك أنّ علم المعاني "يتضمّن مقولات وقواعد تهمّ الأغراض التي تخرج إليها الأساليب، أمّا المقولات فمن قبيل مقولة الإفادة ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمعنى السّابق للفهم أثناء العملية التّواصليّة. أمّا القواعد فيُراد بها القواعد التي تحكم الانتقال من الغرض الأصلي إلى الغرض الفرعي"[13]، فعلم المعاني عند السّكاكي (ت 626ه) هوّ "تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتّصل بها في الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام الصّادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصّادرة عمّن سواهم"[14]، ونفهم من كلام السّكاكي (ت 626ه) أنّ علم المعاني يكمن في دراسة المعنى ضمن علاقته بقائله من جهة، ومراعاة السّياق أو المقام الذي يتمّ فيه من جهة أخرى، ليتمّ التّمييز من خلال قواعد محدّدة بين المعنى الصّريح والمعنى المستلزم حواريا.

أولا: قانون الطّلب عند السّكاكي:

إنّ الطّلب لا يختلف عن الخبر في الاستعمال إلاّ من حيث كونه لا يحتمل الصّدق والكذب، ونجد السّكاكي حريصا على أبوابه، وكيفية توليد الأغراض الفرعية التي تتناسب والمقامات التي أنجزت فيها. حيث نجده يقول في هذا الشّأن: "لقد سبق أنّ حقيقة الطّلب حقيقة معلومة مستغنية عن التّحديد، فلا نتكلّم هناك، وإنّما نتكلم في مقدمة يستند عليها المقام، من بيان لا بدّ للطّلب ومن تنوّعه، والتّنبيه على أبوابه في الكلام. وكيفية توليدها لما سوى أصلها"[15].

ومصطلح الطّلب عند السّكاكي عام، يشمل الإنشاء الطّلبي وغير الطّلبي[16] ، وأمّا عند القزويني[17] فمصطلح الطّلب خاص بالإنشاء الطّلبي وحده، والاختلاف بينها واقع في المصطلح أكثر من المفهوم[18]. أمّا أحمد مطلوب فيرى أنّ "السّكاكي لم يبحث إلاّ في الإنشاء الطّلبي، لذا نجده يطلق مصطلح الطّلب، أمّا

الإنشاء غير الطّلبي فلم يُشر إليه، لعلّه كان يرى أنّ هذا النّوع من الإنشاء ليس إلاّ خبرا نُقل إلى الإنشاء فأُهمل ذكره"[19]. ولتحديد مفهوم الطّلب، قام السّكاكي بتقديم تعريف له، حيث يقول: "وأمّا في الطّلب فلأنّ كلّ أحد يتمنّى ويستفهم ويأمر وينهي وينادي، يوجد كلا من ذلك في موضع نفسه عن علم. وكلّ واحد من ذلك طلب مخصوص... ثمّ إنّ الطّلب والخبر بعد افتراقهما بحقيقتهما، يفترقان باللاّزم المشهور، وهو احتمال الصّدق والكذب"[20]. ويرتكز قانون الطّلب عند السّكاكي (ت 626ه) على الآتي:

التّصور: وهو ما عبّر عنه السّكاكي في حديثه عن الطّلب، حيث نجده يقول: "لا ارتياب في أنّ الطّلب من غير تصوّر إجمالا أو تفصيلا لا يصحّ"[21]، وهو يقصد بالتّصور "حصول صورة الشّيء في العقل"[22].

المطلوب: وهنا التّصور في حاجة إلى استدعاء المجهول الغائب، وهو ما عبّر عنه السّكاكي في قوله: "وأنّه يستدعي مطلوبا لا محالة"[23].

مطلوب غير حاصل وقت الطّلب: وهو ما جاء في قول السّكاكي: "ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلا وقت الطّلب"[24]

وتتفرّع عن هذه الأقانيم الثّلاثة شروطا تشكّل نسقا من الضّوابط التي بمقتضاها تُجرى معاني الطّلب على أصلها، تلك التي اصطلح السّكاكي على تسميّتها أغراضا أصلية(25)، وهي: الاستفهام والنّهي والأمر والتّمني والنّداء.

لقد بيّن السّكاكي هذه الشّروط التي تضبط إجراء المعنى على أصله، حيث قال: "والطّلب إذا تأمّلت نوعان: نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول... ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول. والمطلوب بالنظر إلى أنّ لا واسطة بين الثّبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين: حصول ثبوت متصوّر، وحصول انتفاء. وبالنّظر إلى كون الحصول ذهنيا وخارجيا، يستلزم انقساما إلى أربعة أقسام: حصولين في الذّهن، وحصولين في الخارج"(26)، فالسّكاكي قسّم الطّلب إلى قسمين كبيرين، هما[27]:

قسم يكون لطلب حصول في الذّهن، ويتمثّل في الاستفهام.

قسم يكون لطلب حصول في الخارج، ويشمل الأمر والنّهي والنّداء.

ووضح السّكاكي أنّ الفرق بين طلب الحصول في الذّهن، وطلب الحصول في الخارج "أنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثمّ تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق[28]. فانتقاش صورة الخارج في الذّهن، بعبارة السّكاكي، يتحقّق بالإدراك المباشر أو بالتّمثيل الذّهني[29]. وقام السّكاكي بتفريعات أخرى داخل هذين القسمين؛ حيث قسّم طلب الحصول في الخارج إلى:

طلب ثبوت تصوّر في الخارج، ويعني به الأمر والنّداء.

طلب انتفاء تصوّر، ويعني به النّهي.

وتشكّل هذه الشّروط في رأي السّكاكي نسقا متكاملا ينظم معاني الطّلب الأصلية الخمسة، كما يتجلّى ذلك في المشجّر التّالي[30]:

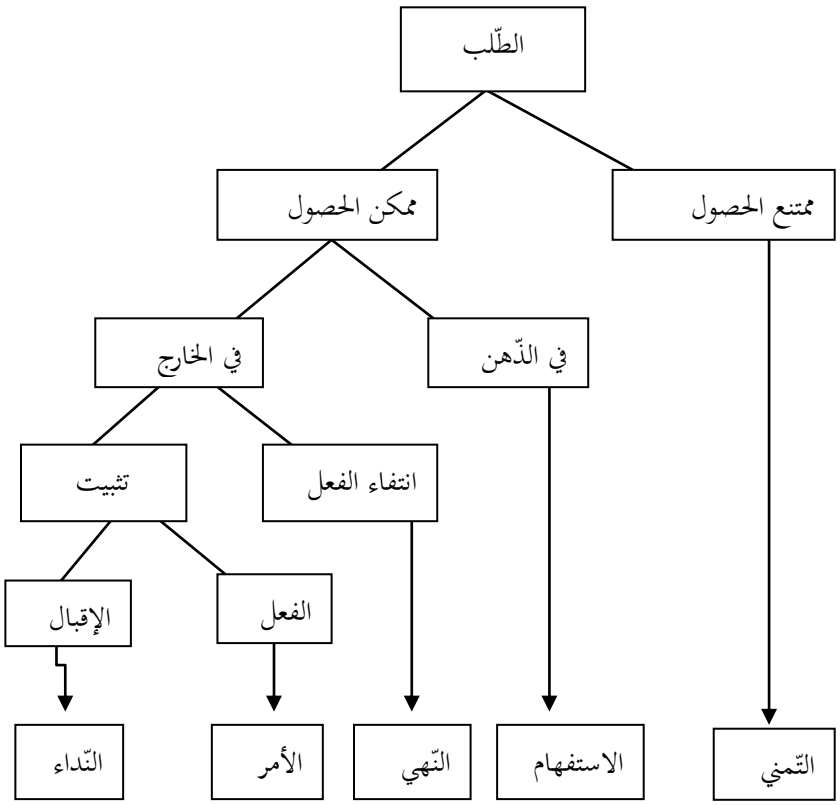

_ مشجّر يوضّح أقسام الطّلب ومباحثه عند السّكاكي_

ونخلص إلى أنّ إجراء معاني الطّلب الأصلية عند السّكاكي هي: التّمني، الاستفهام، النّهي، الأمر، النّداء، وما سوى ذلك فهو مولّد عنها، وتتولّد معان أخرى إضافية يسمّيها السّكاكي أغراضا فرعية. أمّا القاعدتان المنظّمتان لإجراء الطّلب ككل على أصله هما:

القاعدة 1: الطّلب يستدعي مطلوبا لا محالة، كون "التّصور إجمالا هو تصور النّسبة بين شيئين من غير حكم أو تصورها على سبيل الشّك أو الإمكان. أمّا التّصور تفصيلا فهو تصوّر الأشياء أو الكليات مفردة كتصوّر أحد طرفي النّسبة في الذّهن، فالتّصور قد يكون مفردا أو شبيها بالمفرد[31].

القاعدة 2: الطّلب يستدعي فيما هو مطلوبه ألاّ يكون حاصلا وقت الطّلب.

وإذا كان إجراء معاني الطّلب الأصلية الخمسة خاضع لهاتين القاعدتين، فإنّ كلا منها يخضع لقاعدة أو قواعد فرعية تميّزه عن الأغراض الأخرى، وهذا ما سنوضّحه في الآتي[32]:

القاعدة 1: إنّ القاعدة لورود التّمني على أصله هيّ تعلّقه بما لا يتوقع حصوله ولا طماعية في وقوعه.

القاعدة 2: أمّا القاعدة المنظّمة لورود الاستفهام على أصله، فهي تعلّقه بمطلوب يقصد حصوله في الذهن، والاستفهام لطلب حصول في الذّهن[33].

القاعدة 3: يشترك الأمر والنّهي والنّداء في قاعدة فرعية، كون هذه الأغراض مرتبطة بمطلوب يقصد حصوله في الخارج، لكنّها تختلف من حيث ما يقصد حصوله في الخارج في حالة النّهي، هو انتفاء مصوّر، وما

يقصد حصوله في حالتي الأمر والنّداء هو حصول ثبوت المصوّر؛ "كقولك في الأمر: قم، وفي النّداء: يا زيد؛ فإنّك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك وإقباله عليك"(34).

ويرى السّكاكي أنّ ورود هذه العبارات الطّلبية الأصلية مرهون بملاءمتها للمقامات التي وردت فيها، وهذا ما يسمح للقواعد المنظمة له بالقيام بدورها [35].

وممّا سبق نستنتج، أنّه في حالة إجراء معاني الطّلب الخمسة والمتمثّلة في التّمني والاستفهام والنّهي والأمر والنّداء على أصلها، وفي إطار المقامات التي تنجز فيها، فإنّ العبارة اللّغوية تحمل المعنى الذي تدلّ عليه صيغتها من تمنّي واستفهام ونهي وأمر ونداء. وحينما يتعذّر إجراء هذه المعاني في غير أصلها وفي إطار يتنافى وشروط مبدأ الإجراء على الأصل، فإنّها تخرج إلى معان فرعية أو إضافية والتي يسمّيها السّكاكي أغراضا فرعية، تناسب هذه المقامات، "فينتقل المتلقي بفطنته إلى معنى آخر يتناسب مع مقتضى الحال، الأمر الذي يدل على حاجة الأسلوب الإنشائي إلى ضرورة مشاركة المتلقي بصورة فعلية في إنتاج الدّلالة، والانتقال بالصّياغة اللّغوية، من مستوى دلالي مباشر إلى مستوى آخر يكشف عن مقصد المبدع من الأداء التّعبيري على هذا النّحو أو ذاك"[36] ويمكننا أن نبيّن ذلك من خلال بعض الأمثلة في تصوّر السّكاكي لتوليد الأغراض الفرعية، وهيّ[37]:

القاعدة 1: تولّد التّمني من الاستفهام: إذا قلت: هل لي من شفيع؟ في مقام لا يسع إمكان التّصديق بوجود الشّفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولّد بمعونة الأحوال معنى التّمني.

القاعدة 2: تولّد العرض من الاستفهام: إذا قلت لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل فتصيب خيرا؟ امتنع أن يكون المطلوب بالاستفهام التّصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا، وتوجّه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: ألا تحب النّزول مع محبّتنا إيّاه؟ وولّد معنى العرض.

القاعدة 3: تولّد التّعجيز والتّحدّي من الأمر: إذا قلت لمن يدّعي أمرا ليس في وسعه: افعله. امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر في الخارج بحكمك عليه بامتناعه، وتولّد التّعجيز والتّحدّي.

القاعدة 4: تولّد التهديد من الأمر: إذا قلت لعبد شتم مولاه وإنّك أدّبته حقّ التّأديب: أشتم مولاك. امتنع أن يكون المراد الأمر بالشّتم والحال ما ذكر، وتوجّه بمعونة قرينة الحال إلى نحو: اعرف لازم الشّتم، وتولّد منه التّهديد.

فهذه الأغراض الفرعية التي تُخرج الكلام من المعنى الأصلي إلى المعنى المستلزم؛ أي عكس مقتضى الظّاهر، وضمن مقامات استعمالها، يرى السّكاكي أنّها تؤثّر في أنفس وأسماع وأذهان المتلقّين، ذلك أنّ "هذا النّوع، أعني نفث الكلام لا على مقتضى الظّاهر، متى وقع عند النّظار موقعه استهشّ الأنفس وأنفق الأسماع، وهزّ القرائح، ونشّط الأذهان"[38].

وتبعا لذلك، فإنّ عملية إجراء المعاني في مقامات غير مطابقة لشروط إجرائها على الأصل، يحصل الانتقال من المعنى الصّريح إلى المعنى المستلزم، تتمّ في مرحلتين متلازمتين اثنتين[39]:

المرحلة الأولى: يؤدّي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي فيمتنع إجراؤه.

المرحلة الثّانية: يتولّد عن خرق شرط المعنى الأصلي وبالتّالي امتناع إجرائه فيتولّد معنى آخر يناسب المقام.

ويعدّ السّكاكي "أهم من عرض للأفعال الطّلبية التي جاوزت معناها الأصلي إلى معنى مقامي، فقد تجاوز سرد الأغراض التي يخالف فيها ظاهر اللّفظ مراد المتكلّم إلى بيان كيفية انتقال المعنى الأصلي إلى المعنى المقامي"[40]، فالسّكاكي أشار بوضوح إلى قضية خروج الكلام عن أصل الاستعمال، إلى معنى آخر يُفهم في إطار المقام، وهو ما يُعرف بالأفعال الكلامية غير المباشرة في مفهومها المعاصر، حيث يقول السّكاكي في هذا الشّأن: "متى امتنع إجراء هذه الأبواب [الاستفهام والتّمني والأمر والنّهي والنّداء] على الأصل، تولّد منها ما ناسب المقام"[41]، فالسّكاكي يؤكّد هنا أنّ المعاني المغايرة للمعاني الأصلية إنّما تتولّد نتيجة لامتناع قرائن السّياق إجراء المعنى على أصله، وقد تميّز السّكاكي بالنّظر إلى ضوابط خروج بعض الأفعال الكلامية عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، مثل: الاستفهام، والنّهي، والنّداء، والأمر، والتّمني، بالصّورة التي يقتضيها السّياق، وذلك بشكل مفصّل في مفتاحه[42]. وتخرج معاني الطّلب الأصلية الخمسة عن دلالتها الحقيقية حين[43]:

يمتنع مقاميا إجراؤها على الأصل إلى معان أخرى كالإنكار والتّوبيخ والزّجر والتّهديد. في حالة عدم المطابقة المقامية، فيمكن أن يتولّد مقاميا عن الاستفهام التّمني وعن التّمني الاستفهام.

ثانيا: المعنى الصّريح والمستلزم لأسلوب الاستفهام عند السّكاكي

كما سبق وأن أشرنا، يقرّ السّكاكي بوجود معان فرعية في مقابل المعاني الأصلية والذي يضبط الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى الفرعي، هو شروط أداء العبارات الطّلبية في مقامات غير مطابقة، وعليه فإنّ الإخلال بمبدأ شروط الإجراء على الأصل، هو المتحكّم الأساس في ظاهرة الاستلزام الحواري[44]. ويردف السّكاكي قائلا: "متى امتنع إجراء هذه المعاني على الأصل، تولّد منها ما يناسب المقام"[45]، وعليه فإنّ السّكاكي فهم "المقام فهما ديناميا وليس سكونيا"[46].

ويتراءى لنا أنّ "هذا التّوافق الذي يبديه السّكاكي بين المعنى الأصلي والمعنى الفرعي، يقابل التقابل البنيوي بين التّركيب وخاصّية التّركيب، على اعتبار أنّ الأوّل يرتبط بأصل المعنى فيما تقوم خاصية التّركيب بمطابقة الكلام للغرض منه"[47]، وبالعودة إلى الاستفهام نجد أنّ شروط إجرائه على الأصل هي: "طلب الحصول"- "في الذّهن"- "لغير حاصل" - "ممكن الحصول"[48]، يقول السّكاكي: "والاستفهام لطلب حصول في الذّهن، والمطلوب حصوله في الذّهن إمّا أن يكون بحكم شيء على شيء أو لا يكون"[49]. ونستفيد من هذا أنّه إذا خضعت جملة الاستفهام لهذه الشّروط، فإنّ الاستفهام يكون أصليا، أمّا إذا خرجت عن الشّروط المذكورة، فإنّنا نخرج إلى معنى آخر جديد، غير المعنى الأصلي المستفاد من دلالة جملة الاستفهام الأصلية؛ بمعنى أنّ المقام هو المحدّد وليست الصّيغة، على اعتبار أنّ الصّيغة لا تستوعب المقام في كثير من الأحيان، بينما المقام يستوعبها[50].

وقد فرّق السّكاكي بين الطّلب في الاستفهام والأمر والنّهي والتّمني والنّداء في قوله: "فإنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش مطابق له، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق. فنقش الذّهن في الأوّل تابع وفي الثّاني متبوع"[51]، ونفهم من هذا أنّ الاستفهام يتعلّق

أساسا بحاجة المتكلّم الذّهنية إل فهم ما يجهله في الواقع الخارجي، فيطلب له تصوّر في ذهنه، على نحو تتحقّق فيه نسبة شيء إلى شيء أو نفيها[52]. وقد وضع تمّام حسّان أدوات الاستفهام ومجالات استعمالها

ويرى حسام أحمد قاسم أنّ العناصر المكوّنة لدلالة الاستفهام، تتمثّل في الآتي[53]:

عنصر الزّمان: أي أن يكون الاستفهام متعلقا بالمستقبل، وهذا العنصر له دور كبير في الكشف عن خروج الاستفهام من دلالته الأصلية إلى دلالات فرعية.

عنصر الإمكان: أن تكون إجابة السؤال في إمكان المسؤول، فيكون على علم بالإجابة وإن كان جاهلا بها انتقلت دلالة الاستفهام إلى دلالات فرعية مثل: التّحدّي، التّعجيز.

عنصر الإرادة: وهو أصل الاستفهام وضالة التّفسير، والمقصود بالإرادة في الاستفهام أمران هما: انتظار الإجابة والثّاني الاكتفاء بها.

وقد يخرج الاستفهام عن وظيفته اللّغوية لغايات بلاغية تداولية يحدّدها، ويكشف عنها، ومن هذه الأغراض ما يلي[54]:

إذا قلت: "هل لي من شفيع؟"، في مقام لا يسع إمكان التّصديق بوجود الشّفيع، امتنع إجراء الاستفهام على أصله، وولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى التّمني.

ونحاول تقديم هذا التّحليل على تحليل السّكاكي، عبر الجدول التّالي[55]:

تركيب الفعل المباشر (الاستفهام)				توليد الفعل غير المباشر (التّمني)		
مقام التّخاطب 1	صيغة العبارة 2	معناها المباشر 3	شروط تحقيق مؤدّاها 4	صيغة العبارة المقدّرة 5	معناها الملائم 6	شروطها التّخاطبية الملائمة 7
المتكلّم يستفهم عن وجود الشّفيع	هل لي من شفيع؟	الاستفهام	انعدام وجود الشّفيع لحظة التّلفظ ∅	ليتني وجدت شفيعا	التّمني	4(حيث 7=∅ صوريا فقط)

(الرّمز= بمعنى يعادل).

من خلال الجدول نلاحظ:

يمكن تقسيم المثال الذي ساقه السّكاكي إلى قسمين:

قسم يتناول تركيب الفعل الكلامي المباشر (الاستفهام).

قسم منحصر في توليد الفعل الكلامي غير المباشر (التّمني).

القسم التّركيبي: وهو الخاص بالمثال الذي ساقه السّكاكي: "هل لي من شفيع؟"، حيث العناصر المحايثة بالفعل هي أربعة:

مقام التّخاطب: حيث المتكلّم يستفهم عن وجود شفيع.

صيغة العبارة الملائمة لهذا المقام وهي: "هل لي من شفيع؟"

المعنى المباشر لهذه الصّيغة وهو: الاستفهام.

شروط تحقيق مؤدّى العبارة: وهي منعدمة بناءً على الحالة التي يوجد عليها المتكلّم (مقام التّخاطب)، يمتنع إجراء الاستفهام على أصله، فتكون الشّروط الملائمة لهذا امتناع، هي انعدامه، المرموز إليها بالرّمز الفارغ ∅.

القسم التّوليدي: ونعني به القسم التّوليدي للدّلالة غير المباشرة، انطلاقا من القسم التّركيبي، إلاّ أنّ هذا التّوليد يحتفظ بالعناصر المحايثة له التّالية: (5، 6، 7)، كما هي موضّحة في الجدول.

افتراض صيغة للعبارة المقدّرة وهيّ: ليتني وجدت شفيعا. ولعلّ هذه الصّيغة المقدّرة، لا تظهر على السّطح، وإنّما هيّ موجودة بالقوة في المعنى الملائم للإرسالية ككل.

المعنى الملائم (المعنى الوارد): وهو هنا معنى "التّمني" لدلالة "الحال التّخاطبي" عليه، وهو معنى مضمر في عبارة "هل لي من شفيع؟".

شروط التّخاطب الملائمة:

بما أنّ شروط تحقيق فحوى الصّيغة "هل لي من شفيع؟"، ممتنعة أو غير واردة، فإنّ شروطا أخرى تنبثق عن حصر الشّروط الأولى بالضّرورة، وهيّ توليد شروط التّأسيس من امتناع إجراء الاستفهام على أصله بإجراء شروطا محايثة لهذا الامتناع، وهو حمل الصّيغة المسبقة على كونها صيغة تولّد مقاما تخاطبيا ملائما، أي توليد شروط ملائمة لفعل الاستفهام، حتّى لا تبقى الصّيغة المعبّر بها مجرّد ملفوظ أو خالية من فعل كلامي جديد مشتق. إذن القسم التّركيبي يتكون من وحدات (1، 2، 3، 4) الممثّلة في الجدول، كما يتكون القسم التّوليدي من وحدات مماثلة (5، 6، 7)، لكنّها ناتجة عن زحزحة المقام التّخاطبي شروطيا، فيكون النّاتج:

الحاصل الدّلالي التّعبيري –في تحليل السّكاكي- يتمثل في مباغتة المتلقي بفعل لغوي ثانٍ، قائم على طبيعة المزاوجة بين التّركيب المباشر والتّوليد غير المباشر، الأمر الذي يؤدّي إلى الصّيغة الحسابية التّالية:

صيغة "الاستفهام" البارز ⟸⟹ معنى "التّمني" المضمر

ومن الطبيعي أن يكون لصغة الاستفهام البارز أثر معنوي على المواضعة اللّغوية، حيث تكتسي الأنساق المولّدة قوة إنجازية، فضلا عن قوة السيرورة اللّغويتين اللّتين تطبعان الأفعال الكلامية غير المباشرة، أو المعاني المولدة عنها[56].

وبالكيفية نفسها نحلّل باقي الأمثلة الواردة في مفتاح العلوم للسّكاكي، مكتفين بالصّيغ الحسابية فقط[57]:

_ إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: "أتفعل هذا؟"، امتنع توجّه الاستفهام إلى فعل الأذى، لعلمك بحاله، وتوجّه إلى ما لا تعلم، مما يلابسه، من نحو: أتستحسن؟ وولّد الإنكار والزّجر.

(أتستحسن؟) صيغة الاستفهام، المعنى مباشر ⟸⟹الإنكار والزّجر، المعنى غير مباشر

_أو إذا قلت لمن يهجو أباه، مع حكمك بأنّ هجو الأب ليس شيئا غير هجو النّفس: "هل تهجو إلاّ نفسك؟" امتنع منك إجراء الاستفهام على ظاهره، لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجّها إلى غيره، وتولّد منه بمعونة القرينة الإنكار والتوبيخ.

هل تهجو إلاّ نفسك؟ صيغة الاستفهام المباشر ⟸ معنى الإنكار والزّجر

_ إذا قلت لمن جاءك: "أجئتني؟" امتنع المجيء عن الاستفهام، وولّد بمعونة القرينة التّقرير.

إنّ المتمعّن في هذه الأمثلة يجد أن مقصد المتكلّم في هذه التّراكيب، هو عدم استخدام أدوات الاستفهام للدّلالة على معانيها الأصلية المعروفة والمتداولة، وإنّما هذه التّراكيب اكتسبت دلالات جديدة من خلال المقام الذي فرض على المتلقي إمعان النّظر في التّركيب وتحليله من خلال ما رافقه من قرائن سيّاقية (58).

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث أن نقف عند هذه الظّاهرة في التّراث البلاغي العربي، وتوصّلنا إلى مجموعة من النّتائج، نذكرها كالآتي:

_ استطاع السّكاكي أن يعطي أمثلة حيّة من واقع الخطاب اللّغوي، فأقرّ أنّه حين امتناع إجراء الاستفهام على أصله، تتولّد منه أغراض فرعية تناسب المقام التّخاطبي الذي قيلت فيه.

لأسلوب الاستفهام قوتين هما:

قوة إنجازية حرفية: وتتمثّل في الصيغة الحقيقية للسّؤال.

قوة استلزامية: وتتمثّل في المعنى الجديد الذي استلزمه الحوار بين المستفهم والمتلقي.

_ لقد وُجدت ظاهرة الاستلزام الحواري في التّراث البلاغي العربي، وقُدّمت اقتراحات عديدة لوصفه.

_ يخرج أسلوب الاستفهام من معناه الأصلي إلى المعنى الفرعي، حين يمتنع إجراؤه على الأصل، فيتولّد عنه معنى آخر غير المعنى الأصلي الذي وُضع له وفق المقام الذي قيل فيه؛ وهذا ما يُعرف في الدّراسات الغربية بالمعنى المستلزم حواريا.

_المعنى الصّريح أو الحرفي هو المعنى الذي تدلّ عليه العبارة اللّغوية بلفظها، بينما المعنى المستلزم هو المعنى الذي يُفهم من خلال السّياق أو الموقف التّواصلي الذي ورد فيه.

_يتمّ الانتقال من المعنى الصّريح إلى المعنى المستلزم حواريا عن طريق خرق أحد قواعد الحوار.

_ لا يمكن فهم المعاني المستلزمة بمعزل عن السّياق الذي أُنجزت فيه الجملة.

مراجع البحث:

_ أحمد فهد صالح شاهين، النّظرية التّداولية وأثرها في الدّراسات النّحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2015.

_ أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرّباط، المغرب، د ط، 1989.

_ أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثّقافة، المغرب، ط1، 1989.

_ أحمد مطلوب، البلاغة عند السّكاكي، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، العراق، ط1، 1964.

_ بنّاني، محمّد الصغير: النّظريات اللّسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتّبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، د ط، 1994.

_ بنعيسى عسّو أزابيط، الخطاب اللّساني العربي، هندسة التّواصل الإضماري (من التّجريد إلى التّوليد) مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012.

_ تمّام حسّان، الخلاصة النّحوية، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط3، 1998.

_ التّهانوي محمد بن علي بن القاضي محمد، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة بيروت، لبنان، دط، 1996.

_ حافظ إسماعيلي علوي، التّداوليات علم استعمال اللّغة، تقديم وتنسيق، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، إربد، الأردن، ط2، 2014.

_ حسام أحمد قاسم ، تحويلات الطّلب ومحدّدات الدّلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب النّبوي الشّريف، دار الآفاق العربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007

_ خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة "دراسة نحوية تداولية"، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001.

_ الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1424هـ_2003.

_ خليفة بوجادي، في اللّسانيات التّداولية "مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم"، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، العلمة، سطيف، الجزائر، ط1، 2009.

_ رضوان الرّقبي، البلاغة والحجاج "بحث في تداوليات الخطاب"، أفريقيا الشّرق، المغرب، ط1، 2018.

_ السّكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987.

_ عبد العليم بوفاتح، دراسة المعنى عند البلاغيين، مجلة الآداب واللّغات، كلية الآداب واللّغات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد7، فيفري 2011.

_ علي محمود حجّي الصّراف، في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة "دراسة دلالية ومعجم سيّاقي"، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2010.

_ العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 2011.

_ ليلى كادة، ظاهرة الاستلزام التّخاطبي في التّراث اللّساني العربي، مجلة علوم اللّغة العربية وآدابها، المركز الجامعي بالوادي، العدد 1، مارس 2009.

_ محمّد السّيدي، إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلّة فكر ونقد، الرّباط، المغرب، س3، العدد 25، 2000.

_ محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي 626هـ، جامعة الأزهر بغزة، دط، 2012.

_ محمّد عبّاس العامري، فن الطّريقة "بحث في لسانيات اللّزوم"، الدّار التّونسية بمنّوبة، ط1، 2018.

_ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

_ مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب، دار التّنوير والتّوزيع، حسين داي، الجزائر، ط1، 2008

_ نعيمة الزّهري، الأمر والنّهي في اللّغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرّباط، د ط، 1997.

هوامش وإحالات المقال

1 بنّاني، محمّد الصغير: النّظريات اللّسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتّبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، د ط، 1994، ص217

2 ينظر: محمّد السّيدي ،إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلّة فكر ونقد، الرّباط، المغرب، س3، العدد 25، 2000، ص101

3 ليلى كادة، ظاهرة الاستلزام التّخاطبي في التّراث اللّساني العربي، مجلة علوم اللّغة العربية وآدابها، المركز الجامعي بالوادي، العدد 1، مارس 2009، ص106

4 ينظر: محمّد السّيدي ، إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، ص105

5 ينظر: خليفة بوجادي في اللّسانيات التّداولية "مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم"، بيت الحكمة للنّشر والتّوزيع، العلمة، سطيف، الجزائر، ط1، 2009، ص200

6 أحمد المتوكّل، اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرّباط، المغرب، د ط، 1989، ص37

7 ينظر: : حافظ إسماعيلي علوي التّداوليات علم استعمال اللّغة، تقديم وتنسيق ، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، إربد، الأردن، طَ2، 2014، ص296

8 ينظر: العياشي أدراوي الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، دار الأمان، الرّباط، المغرب، ط1، 2011، ص26

9 السّكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص163

10 ينظر: العياشي أدراوي ،الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، ص26

11 عبد العليم بوفاتح، دراسة المعنى عند البلاغيين، مجلة الآداب واللّغات، كلية الآداب واللّغات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد7، فيفري 2011، ص109-110

12 رضوان الرّقبي، البلاغة والحجاج "بحث في تداوليات الخطاب"، أفريقيا الشّرق، المغرب، ط1، 2018، ص41

13 نعيمة الزّهري، الأمر والنّهي في اللّغة العربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرّباط، د ط، 1997، ص55

14 السكاكي، مفتاح العلوم، ص161

15 المرجع نفسه، ص302

16 مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب، دار التّنوير والتّوزيع، حسين داي، الجزائر، ط1، 2008، ص136

17 الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص135

18 مسعود صحراوي، التّداولية عند العلماء العرب، ص137

19 أحمد مطلوب، البلاغة عند السّكاكي، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، العراق، ط1، 1964، ص306

20 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص165

21 المرجع نفسه، ص251

22 التّهانوي محمد بن علي بن القاضي محمد، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة بيروت، لبنان، دط، 1996، ج1، ص465

23 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص251

24 المرجع نفسه، ص251

25 ينظر: التّداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، ص516

26 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص302

27 خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة "دراسة نحوية تداولية"، المؤسّسة العربية للتّوزيع، تونس، ط1، 2001، ص332

28 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص132

29 ينظر: فن الطّريقة "بحث في لسانيات اللّزوم"، محمّد عبّاس العامري، الدّار التّونسية بمنّوبة، ط1، 2018، ص72

30 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص333

31 خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التّركيب والدّلالة، ص332

32 ينظر: التّداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، ص173

33 ينظر: مفتاح العلوم، السّكاكي، ص131

34 المرجع نفسه، ص131

35 ينظر: التّداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، ص173

36 محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي 626هـ، دط، 2012، ص180

37 ينظر: التّداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، ص173-174

38 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص263

39 حافظ إسماعيلي علوي، التّداوليات علم استعمال اللّغة، ص297- 298

40 محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2002، ص114

41 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص304

42 ينظر: علي محمود حجّي الصّراف، في البراجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة "دراسة دلالية ومعجم سيّاقي"، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2010، ص138

43 ينظر: أحمد المتوكّل ، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثّقافة، المغرب، ط1، 1989، ص98

44 ينظر: العيّاشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، ص33

45 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص304

46 رضوان الرّقبي، البلاغة والحجاج "بحث في تداولية الخطاب"، ص159

47 العيّاشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، ص33

48 ينظر: أحمد المتوكّل دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص99

49 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص303

50 ينظر: العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، ص34

51 السّكاكي، مفتاح العلوم، ص304

52 ينظر: محمد صلاح زكي أبو حميدة، البلاغة والأسلوبية، ص184

53 ينظر: حسام أحمد قاسم ، تحويلات الطّلب ومحدّدات الدّلالة، مدخل إلى تحليل الخطاب النّبوي الشّريف، دار الآفاق العربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص114- 116

54 ينظر: مفتاح العلوم، السّكاكي، ص304- 305

55 بنعيسى عسّو أزاييط، الخطاب اللّساني العربي، هندسة التّواصل الإضماري (من التّجريد إلى التّوليد) مستويات البنية الإضمارية وإشكالاتها الأساسية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2012، ج2، ص231

56 ينظر: المرجع نفسه، ص229- 230

57 ينظر: مفتاح العلوم، السّكاكي، ص305

58 ينظر: أحمد فهد صالح شاهين ،النّظرية التّداولية وأثرها في الدّراسات النّحوية المعاصرة، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2015، ص48